الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب

المبرمة بتاريخ 4 جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية

والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة

التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع الشبكة الذكية لتوزيع الكهرباء

(2019 / 16)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 03 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية الضمان،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 18 / 04 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2019
جلسة اللجنة: 28 مارس 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 18 أفريل 2019 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 4 جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع الشبكة الذكية لتوزيع الكهرباء.

1) أهداف المشروع:

في إطار المساهمة في الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي، برمجت الشركة التونسية للكهرباء والغاز إنجاز مشروع تركيز الشبكة الذكية للكهرباء والغاز.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- تطوير الخدمات وخاصة تحسين نظام الفوترة بالاعتماد على رفع العدادات آليا وعن بعد،
- التقليص من الفاقد الطاقي التقني والتجاري،
- مجابهة ظاهرة اختلاس الكهرباء،
- التقليص من الديون المخلدة لدى الحرفاء،
- المساهمة في التحكم في الطلب على الطاقة خاصة عند الذروة،
- المساهمة في إدماج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

2) مكونات المشروع:

يتكون المشروع من 5 مكونات تقنية رئيسية إضافة إلى قسط يتعلق بالمساعدة الفنية:

- البنية التحتية للتعداد الذكي كهرباء جهد منخفض وغاز ضغط منخفض بجهة صفاقس AMI (حوالي 400 ألف عداد كهرباء و40 ألف عداد غاز) والتي تمثل 10 % من مجموع العدادات على المستوى الوطني،

- البنية التحتية للتعداد الذكي كهرباء جهد متوسط على كامل تراب الجمهورية (حوالي 20 ألف عداد كهرباء)،
- الأنظمة المعلوماتية الخاصة بإدارة العدادات الذكية MDMS،
- منظومة معلوماتية للتصرف في العلاقة مع الحرفاء CRM،
- منظومة معلوماتية جغرافية لشبكات الكهرباء والغاز SIG،
- برنامج المساعدة للتحكم في إدارة المشروع (AMOA) وذلك لمعاضدة فرق الشركة في كل ما يتعلق بمتابعة وتنفيذ المشروع وتطوير طرق العمل.

3) كلفة المشروع:

تقدّر التكلفة الجملية للمشروع بـ 121 مليون أورو والتي ستموّل من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية:

- المساعدة للتحكم في إدارة المشروع (AMOA): هبة بمليون أورو،
- المكوّنات الخمس الفنية الهامة: قرض بقيمة 120 مليون أورو.

4) شروط التمويل:

يتم تمويل البرنامج من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بضمان الدولة (قرض بقيمة 120 مليون أورو) وهبة بقيمة (01 مليون أورو) وتتمثل الشروط المالية لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية فيما يلي:

- قيمة القرض: 120.000.000 أورو،
- نسبة الفائدة: نسبة متغيرة تحتسب على أساس نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش بـ 66 نقطة مائوية،
- فترة السّداد: 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات،
- عمولة التعهّد: 0,25 %، تحتسب بعد سنة من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض،
- الضمان: ضمان الجمهورية التونسية.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الماليـة والتخطيـط والتنميـة جلسة يوم 28 مارس 2019، استمعت خلالها إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإلى الإطارات المرافق له حول مشروع هذا القانون.

وفي بداية الجلسة، قدّم السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز الإطار العام الذي يتنزل فيه المشروع والمتمثل في:

- زيادة في الطلب على الطاقة بنسبة 6 % سنويا،
- تطوير مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء علما وأن الهدف هو إدماج 30 % من الطاقات المتجددة بحلول عام 2030،
- مستويات عالية من الفاقد الطاقي (18 %)،
- تفشّي ظاهرة اختلاس الكهرباء،
- ارتفاع مبالغ فواتير الاستهلاك غير المسددة.

هذا، وأضاف أن من أبرز أهداف المشروع هي:

- التخلي التدريجي عن الفوترة التقديرية،
- إصدار فواتير استهلاك شهرية لكافة الحرفاء بالاعتماد على الأرقام المضمنة بالعدادات،
- تمكين الحريف من خدمات الاستهلاك مسبق الدفع،
- اسداء خدمات هامّة للحرفاء بشكل آني وعن بعد:
  - ✓ تقوية العداد،
  - ✓ قراءة العداد والإطلاع على الاستهلاك،
  - ✓ إرجاع التيار حال خلاص الدين،
- تمكين الحريف من معطيات تفصيلية حول الاستهلاك (courbe de charge) مما يمكنه من متابعة وترشيد استهلاكه،

- توفير خدمات متطوّرة مثل الفوترة حسب طبيعة وفترة الاستهلاك،
- التقليص من الديون وتحسين الاستخلاص،
- الحدّ من الفاقد الطاقي الفني والتجاري،
- مجابهة ظاهرة اختلاس الكهرباء،
- تحسين التوازن بين الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية خاصة عند الذروة،
- إدماج فعال وسلس لإنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

ثم استعرض خارطة طريق هذا المشروع، حيث أفاد بأن الشركة أعدت خارطة طريق "للشبكة الذكية" بالاعتماد على دراسة الجدوى. وتم ذلك في 2017 بالتعاون مع هيكل عمومي فرنسي " Commissariat à l'énergie atomique et aux énergies alternatives (CEA) "

وأشار إلى الجدوى المنتظرة من هذا المشروع والتي تتمثل في استرجاع نسق الاستثمار في مدّة تتراوح بين 6 و 8 سنوات عبر تحقيق الفوائد التالية:

- التقليص من اختلاس الطاقة،
- تحسين استخلاص الديون،
- ترشيد الاستثمارات في وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية،
- التقليص من الاستهلاك زمن الذروة والتحفيز على الاستهلاك وقت الفجوة (كلفة منخفضة)،
- انخفاض كلفة قراءة العدادات وانجاز الخدمات كتقوية العدادات وقطع وإرجاع التيار،
- التقليص من الفاقد الطاقي الفني.

وأوضح السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن هذا المشروع سيتم إنجازه على مرحلتين:

ـ مرحلة أولى، يتم فيها:

- تركيز شبكات متطورة من العدادات الذكية في كامل ولاية صفاقس: حوالي 400 000 عداد كهرباء جهد منخفض و40 000 عداد غاز ضغط منخفض،

- تركيز شبكات متطورة من العدادات الذكية جهد متوسط في كامل الجمهورية: حوالي 000 20 عداد كهرباء جهد متوسط،
- إرساء منظومات معلوماتية متطورة لإدارة العدادات الذكية وللتصرف في شؤون الحرفاء للمعلومات الجغرافية،

وأكد أن آجال التنفيذ ستمتد على الفترة المتراوحة بين سنتي 2019-2021، وأن الميزانية المرصودة لهذه المرحلة تقدر بـ 120 مليون أورو أي ما يعادل 420 م.د تقريبا.

ـ مرحلة ثانية، سيتم تركيز شبكات متطورة من العدادات الذكية في كامل ولايات الجمهورية: 000 4000 عداد كهرباء جهد منخفض + 000 1000 عداد غاز ضغط منخفض،

وأشار إلى أن آجال التنفيذ ستمتد على الفترة المتراوحة بين سنتي 2022 ـ 2027، وبأن الميزانية المرصودة لهذه المرحلة سيقع ضبطها لاحقا بالاعتماد على نتائج وتقييم المرحلة الأولى.

وبيّن أنه تم الانطلاق في إنجاز المشروع، حيث تمّ الانتهاء من ضبط المواصفات وإعداد كراس الشروط، وسيقع الاعلان عن طلب العروض حال الحصول على رأي الممول في خصوص ملف طلب العروض.

ثم استعرض شروط التمويل وأوضح أنها تتمثل في:

- صيغة التمويل: قرض بـ 120 مليون أورو،
- الجهة المانحة: الوكالة الفرنسية للتنمية،
- اتفاقية موقعة بتاريخ 04 جانفي 2019،

- خصائص القرض: فترة إمهال بـ 07 سنوات / نسبة قارة 1.77 % / مدة السّداد 20 سنة،
- منح هبة بـ 01 مليون أورو مساهمة في تمويل المرافقة الفنية لتسيير المشروعَ مع امكانية الحصول على هبة إضافية ب 1,5مليون أورو.

وأوضح بأن تركيز الأنظمة المعلوماتية والذي يمثل 40 % من الميزانية المبرمجة للمرحلة الأولى يهم أيضا المرحلة الثانية أي مرحلة تركيز العدادات في كامل الجمهورية.

وتقدم النواب بجملة من الاستفسارات والتوصيات والملاحظات تعلقت بالنقاط التالية:

- التأكيد على أهمية المشروع،
- الحرص على تشريك المؤسسات التونسية في انجاز المشروع قصد اكتساب الخبرات ونقل التجارب والتكنولوجيا ممّا يفتح آفاق للمؤسسات التونسية للانتشار في افريقيا،
- مدى قدرة الصناعة التونسية على انتاج العدادات الذكية عن طريق آلية الإفراق " essaimage " وهل هنالك إحاطة بالمستثمرين الشباب،
- أسباب اختيار ولاية صفاقس للانطلاق في إنجاز هذا المشروع،
- كيفية مساهمة المشروع في التحكم في استهلاك الطاقة،
- طلب الإحصائيات حول مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لدى حرفائها حسب القطاعات والولايات،
- أسباب تغيير استراتجية المشروع حيث كان من المزمع الانطلاق بتركيز العدادات الذكية لكبار المستهلكين في القطاع الصناعي،
- لماذا لم يتم تجربة المشروع في المناطق السكنية المزمع إحداثها،
- الاستفسار عن الجهة التي ستتحمل تكاليف تغيير العدادات.

وفي ردّه، أكد السيد الوزير على أهمية هذا المشروع في التحكم في استهلاك الطاقة، وشدّد على أهمية الجانب التوعوي لتسويق هذا المشروع وتقديم ايجابياته.

وبخصوص اختيار جهة صفاقس للانطلاق في هذا المشروع، أوضح بأن هذا الاختيار يندرج في إطار التوجه المتبع لاختيار عدد من الجهات كتجارب نموذجية في عدد من المجالات مثل اختيار ولاية توزر كجهة صديقة للبيئة.

ثم تناول الكلمة السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز وأفاد أن منظومة الشبكة الذكية موجودة في عدة دول منها السنغال التي تم تركيزها من طرف الكفاءات التونسية التي تشتغل في الشركة التونسية للكهرباء والغاز العالميـة للخدمات (STEG INTERNATIONAL SERVICES).

وبخصوص اختيار جهة صفاقس لانجاز هذا المشروع، أوضح بأن هذا الاختيار تم بناء على دراسة أنجزت على عدة جهات ومنها تونس وبنزرت وتم اختيار جهة صفاقس نظرا لتطور بنيتها التحتية وتوفر الطاقات المتجددة فيها بالمقارنة مع بقية الجهات المستهدفة بالدراسة بالإضافة إلى أن أغلب المستثمرين في انتاج الالواح الفولطوظوئية منتصبين في هذه جهة.

وفي ما يتعلق بتصنيع العدادات الذكية، أشار إلى أنه سيتم إنجازها في اطار طلبات عروض دولية، وأوضح بأن المؤسسات التونسية سيكون لها الحظ الأوفر للفوز بهذه الصفقات باعتبار أن هنالك عدة مؤسسات تونسية تنتج العدادات الذكية.

وبالنسبة لمساهمة هذا المشروع في التحكم في الطاقة، أفاد بأن مشروع الشبكة الذكية سيمكن من إدماج الطاقات المتجددة ويمنح الحريف عدة خدمات ويسمح له بالتحكّم في استهلاك الطاقة وفي الكلفة.

وبالنسبة للقطاعات التي تشهد تفشي لظاهرة اختلاس الكهرباء، بيّن أن أكثر القطاعات التي يتم فيها تجاوزات هي القطاع الفلاحي نتيجة الاستغلال للأبار الغير مرخّص فيها ثم القطاع الصناعي فالعائلات.

وبخصوص مستحقات الشركة لدى حرفائها، وضح بأن هذه الديـون تقدر بقرابـة 1370 م.د تتوزع كالتالي:

- القطاع العمومي 700 م.د،
- القطاع الصناعي 350 م.د،
- العائلات 320 م.د.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقررة**
المنجي الرحوي	ليلى الحمروني